A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/36/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 27 أغسطس 2024

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 14 إلى 18 أكتوبر 2024

أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف

وثيقة من إعداد الأمانة

1. اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات)، في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023، على أن تحدِّث الأمانة الوثيقة SCP/32/6 (أحكام قانون البراءات التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا، بما في ذلك كفاية الكشف) بناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، وتوافيها بالوثيقة المحدَّثة إبّان دورتها السادسة والثلاثين.

2. وتبادلت الدول الأعضاء ما لديها من المعلومات والخبرات بشأن الموضوع المتناوَل في الوثيقة SCP/32/6، في إطار اللجنة، وبخاصةٍ في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في ديسمبر 2017 ودورتها الثامنة والعشرين المعقودة في يوليو 2018. وقبل مناقشة الوثيقة SCP/32/6 إبّان الدورة الثانية والثلاثين للجنة المعقودة في ديسمبر 2020، قُدِّمت الوثائق SCP/29/6 وSCP/30/8 وSCP/31/7، التي تتضمن تجميعاً للمعلومات عن الموضوع نفسه، إلى اللجنة في دوراتها التاسعة والعشرين (ديسمبر 2018) والثلاثين (يونيو 2019) والحادية والثلاثين (ديسمبر 2019).

3. وتتبع هذه الوثيقة الأسلوب نفسه المتبع في الوثائق السابقة التي تناولت الموضوع نفسه. وتقدِّم، على أساس كل بلد على حدة، موجزاً للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء استجابةً للتعميم رقم C.9199 المؤرخ 7 ديسمبر 2023.[1] وتتضمن الأحكام القانونية المحدَّدة لقانون البراءات فضلاً عن أدوات عملية وبرامج ومبادرات تستند إلى تلك الأحكام أو تعزز استخدامها.

4. وفيما يخص الأحكام القانونية المتعلقة بقانون البراءات، تم تناول الأحكام التالية في تقارير الدول الأعضاء: كفاية الكشف؛ وترخيص البراءات ونقل حقوق البراءات وتسجيلها؛ وآليات تحفيز الترخيص الطوعي (ترخيص الحقوق مثلاً).

[1] نُشرت المعلومات الواردة من الدول الأعضاء على الصفحة الإلكترونية التالية لمنتدى لجنة البراءات الإلكتروني: https://www.wipo.int/scp/en/meetings/session_36/comments_received.html. وإضافةً إلى الدول الأعضاء المدرجة في هذه الوثيقة، أشارت الدول الأعضاء التالية إلى أحكام قوانينها الوطنية المتعلقة بكفاية الكشف: الجزائر (المادة 22 من الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424، الموافق 19 يوليو 2003، فيما يتعلق ببراءات الاختراع) وليتوانيا (المادة 16 من قانون البراءات) وجمهورية كوريا (المواد 42 و62 و133 من قانون البراءات). وأشارت البرتغال إلى نص قانونها الوطني المتعلق بنقل حقوق البراءات (المادة 30 من قانون الملكية الصناعية).

أستراليا

أحكام قانون البراءات الأسترالي بشأن نقل التكنولوجيا

5. تنص المادة 40(2)(أ) من *قانون البراءات لسنة 1990* على أن مودعي الطلبات ملزمون بالكشف عن اختراعاتهم بطريقة واضحة ومكتملة بما يكفي ليتسنى لشخص من أهل المهنة تطبيقها.

6. وتساهم تراخيص البراءات في النقل الفعال للتكنولوجيا، وغالباً ما يتم اللجوء إليها في المشاريع المشتركة والشراكات التعاونية. وجرى العرف على أن تُستخدم تراخيص البراءات في ترتيبات الاتحادات واتفاقات البحث المموَّل. ولا يحدِّد *قانون البراءات لسنة 1990* أي إجراءات شكلية يجب الوفاء بها كي يكون ترخيص البراءة صالحاً وقابلاً للإنفاذ. ولكن في الممارسة التجارية، تُحدَّد شروط ترخيص البراءة عادةً في وثيقة مكتوبة يحررها طرفا الاتفاق.

مبادرات المكتب الأسترالي للبراءات التي تيسِّر نقل التكنولوجيا

7. كي تكون التكنولوجيا ناجعة كل النجاعة، من الضروري ضمان أن تحفِّز التكنولوجيا الجديدة وأن تصل إلى الأسواق. وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك، فمن المهم توفير الحماية للبراءات واتخاذ مبادرات لتيسير التسويق.

8. ويمكن تيسير النقل الفعال للتكنولوجيا عن طريق التعاون وإقامة علاقات قوية بين الباحثين وقطاع الصناعة. وقد تشمل منافع التعاون تبادل المعارف، واستخلاص الرؤى الثاقبة من البحوث، وتحسين المنهجيات، وتحديد الفرص من أجل إجراء البحوث المستقبلية وتحسين نمو الأسواق، وهي تفضي جميعها إلى تحسن النتائج المحققة في مجال نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار اللاحق القائم على التعاون أو المنافسة.

9. وأعدّ مكتب أستراليا للملكية الفكرية موارد تدعم مستخدمي نظام البراءات وتيسِّر نقل التكنولوجيا. وتشمل هذه الموارد ما يلي:

- موارد لدعم أصحاب الحقوق في تسويق ملكيتهم الفكرية بمجرد اتخاذهم قرار طرحها في السوق؛[2]
- صحائف وقائع أساسيات الملكية الفكرية التي توفر معارف بشأن الملكية الفكرية والأدوات اللازمة لإنشاء أعمال تجارية ناجحة وتنميتها؛[3]
- اختيار أداة الملكية الفكرية المناسبة التي تساعد المبتكرين على تحديد نوع حماية الملكية الفكرية التي قد يحتاجون إليها؛[4]
- معلومات عن التسويق والتعاون للمبتكرين؛[5]
- أداة لتوليد عقود عدم الكشف من أجل المساعدة على إعداد اتفاقات عدم الكشف. وتُعدّ تلك العقود في أربع خطوات بسيطة بإدخال التفاصيل التجارية للمستخدم والطرف الآخر؛[6]
- موارد للمساعدة في الحصول على مشورة مهنية في مجال الملكية الفكرية يمكن أن تساعد المبتكرين في مراحل مختلفة من رحلتهم في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك التسويق. ويوصي مكتب أستراليا للملكية الفكرية بالتماس المشورة المهنية ويقدِّم موارد للمساعدة في العثور على مهنيين في مجال الملكية الفكرية يمكنهم تقديم المساعدة.[7]

الصين

10. ينص قانون البراءات في الصين على نقل البراءات وترخيصها. وتنص المادة 10 منه تحديداً على أنه "يجوز نقل الحق في إيداع طلب البراءة وحق البراءة". وتنص أيضاً على أنه في حالة قيام كيان أو فرد صيني بنقل الحق في إيداع طلب براءة أو حق براءة إلى شخص أجنبي أو مؤسسة أجنبية أو أي منظمة أجنبية أخرى، يجب أن يخضع ذلك النقل للإجراءات الشكلية المنصوص عليها في القوانين واللوائح الإدارية المعنية.

---

2 https://www.ipaustralia.gov.au/manage-my-ip/how-to-commercialise-my-ip.

3 https://www.ipaustralia.gov.au/tools-and-research/business-resources/ip-basics.

4 https://www.ipaustralia.gov.au/tools-and-research/business-resources/choosing-the-right-ip-tool.

5 https://www.ipaustralia.gov.au/manage-my-ip/how-to-commercialise-my-ip/commercialisation-and-collaboration.

6 https://www.ipaustralia.gov.au/tools-and-research/business-resources/non-disclosure-agreements/Non-disclosure-contract-generator.

7 https://www.ipaustralia.gov.au/understanding-ip/get-professional-assistance-with-your-IP.

11. وإضافةً إلى ذلك، في حالة نقل الحق في إيداع طلب براءة أو حق براءة، يجب على الطرفين المعنيين إبرام عقد مكتوب وتسجيله لدى إدارة البراءات التابعة لمجلس الدولة وفقاً لقانون البراءات. وتقوم إدارة البراءات التابعة لمجلس الدولة بإصدار إعلان بشأن التسجيل. ويصبح نقل الحق في إيداع طلب البراءة أو حق البراءة نافذاً اعتباراً من تاريخ التسجيل.

12. وفيما يتعلق بتراخيص البراءات، تنص المادة 12 من قانون البراءات على أن أي كيان أو فرد يستغل براءة شخص آخر يبرم عقد ترخيص لأغراض الاستغلال مع صاحب البراءة ويدفع لصاحب البراءة إتاوة لاستغلال تلك البراءة. ولا يحق للمرخص له أن يأذن لأي كيان أو فرد باستغلال البراءة إن لم يكن ذلك الكيان أو الفرد مذكوراً في العقد. وإضافةً إلى ذلك، تنص المواد 50 إلى 52 من قانون البراءات والقواعد 85 إلى 88 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات على الترخيص المفتوح.[8]

13. وفيما يتعلق بكفاية الكشف، تنص الفقرة 3 من المادة 26 من قانون البراءات على أن "يحتوي الوصف على وصف واضح وشامل للاختراع أو نموذج المنفعة لتمكين شخص ماهر في التكنولوجيا المعنية من تنفيذ ذلك الاختراع أو نموذج المنفعة". وتنص القاعدة 20 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات على متطلبات صياغة الوصف.

ألمانيا

أحكام قانون البراءات فيما يتعلق بالترخيص الطوعي

14. وفقاً للمادة 23 من قانون البراءات الألماني، يمكن لمودع الطلب إعلان استعداده للترخيص. وهذا تقييد طوعي للحق الشخصي حيث يقوم طالب البراءة أو مالك البراءة بتقديم إعلان كتابي وغير مرهون بشروط إلى مكتب البراءات مفاده أنه على استعداد للسماح لأي شخص باستخدام اختراعه مقابل مكافأة مناسبة. وعملاً بأحكام المادة 2(2) من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، تسري المادة 23 المذكورة آنفاً أيضاً على البراءات الأوروبية التي تعيِّن جمهورية ألمانيا الاتحادية. ونتيجة إعلان الاستعداد للترخيص هي تخفيض الرسوم السنوية المستحقة عن البراءة إلى نصف المبلغ المحدَّد في جدول التعريفات (الجملة 1 من الفقرة 1 من المادة 23).

15. ولخفض الرسوم السنوية إلى النصف أهمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، يزداد احتمال استغلال الاختراع بتمكين الغير من استخدام الاختراع مقابل مكافأة مناسبة، مما يؤدي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا.

16. وبعد تقديم الإعلان، إذا رغب شخص ما في استخدام الاختراع بموجب ترخيص، فيجب عليه إخطار مالك البراءة بنيته القيام بذلك (الفقرة 3 من المادة 23). ويتم ذلك الإخطار بإرسال خطاب مسجَّل إلى الشخص المدوَّن في السجل بصفته مالك البراءة أو إلى وكيله المسجَّل أو الشخص المأذون له بقبول الخدمة. ويجب أن يشير الإخطار إلى كيفية استخدام الاختراع.

17. وتحدِّد شعبة البراءات المكافأة بناءً على طلب يقدِّمه طرف ما كتابةً (الفقرة 4 من المادة 23). ويجوز توجيه الطلب فيما يخص أكثر من طرف واحد. وعند تحديد مبلغ المكافأة، يجوز للمكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية إصدار أمر يقتضي من الطرف المعارض للطلب تحمل تكاليف الإجراء كلياً أو جزئياً. وبعد انقضاء سنة واحدة على أحدث تحديد للمكافأة، يجوز لأي طرف متأثر بذلك أن يطلب تعديل تلك المكافأة إذا نشأت أو تبيَّنت، في غضون تلك الفترة، ظروف تجعل المكافأة المحددة تبدو غير مناسبة بشكل واضح (الفقرة 5 من المادة 23).

18. ويجوز سحب الإعلان بتوجيه طلب كتابي إلى المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية في أي وقت، ما دام مالك البراءة لم يُخطر بعد بأي نية لاستخدام الاختراع. ويكون السحب ساري المفعول بمجرد إيداعه. ويتعين سداد المبلغ الذي خُفِّضت به رسوم التجديد السنوية في غضون شهر من سحب الإعلان (الفقرة 7 من المادة 23).

19. وينبغي التمييز بين إعلان الاستعداد للترخيص والإعلان غير الملزم بشأن الاهتمام بالترخيص الذي يكتفي بالتعبير عن الاهتمام بإتاحة إمكانية استغلال الاختراع للغير. وعلى الرغم من قيام المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية بنشر الإعلان في السجل وجريدة البراءات، فيمكن سحبه في أي وقت ولا يكون لذلك أي تأثير في مبلغ الرسوم السنوية. ويصبح الإعلان باطلاً في حال تقديم إعلان الاستعداد للترخيص عملاً بالمادة 23 أو تسجيل ترخيص استئثاري عملاً بالفقرة 4 من المادة 30 من قانون البراءات الألماني.

أحكام قانون البراءات فيما يتعلق بكفاية الكشف

20. تنظِّم الفقرتان 3 و4 من المادة 34 من قانون البراءات الألماني مسألة كفاية الكشف. فيتم الكشف عن الاختراع في طلب البراءة الذي يجب أن يتضمن الالتماس والوصف ومطالب الحماية والرسومات (الفقرة 3 من المادة 34).

[8] يشير "الترخيص المفتوح" إلى آلية مماثلة لترخيص الحق في بعض البلدان.

21. وبوجه عام، يُعدّ الاختراع مكشوفاً عنه بطريقة واضحة وكاملة بالمعنى المقصود في الفقرة 4 من المادة 34 إذا كانت المعلومات الواردة في طلب البراءة تزوِّد القارئ الماهر من أهل المهنة المعنية بمعلومات تقنية كافية لتمكينه من تنفيذ الاختراع بنجاح في الممارسة العملية باستخدام معارفه ومهاراته المتخصصة دون مواجهة صعوبات لا داعي لها ودون الحاجة إلى مهارات ابتكارية. ومن ثم، يجب أن يؤخذ الشخص العادي الماهر من أهل المهنة في الاعتبار.

اليابان

WIPO GREEN

22. استُهل برنامج WIPO GREEN في عام 2013 لدعم تطوير الابتكارات في المجالات البيئية وتعميمها. وهو يربط بين الباحثين عن التكنولوجيا الخضراء وموردِيها عن طريق قاعدة بياناته الإلكترونية وأنشطته الإقليمية. ويستخدم حالياً أكثر من 2,500 مستخدم في مختلف أنحاء العالم قاعدة بيانات WIPO GREEN التي تحتوي على معلومات عن أكثر من 129,000 تكنولوجيا واحتياج وخبير.

23. ومكتب اليابان للبراءات ملتزم بدعم أنشطة برنامج WIPO GREEN بنشاط والترويج لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً في جميع أنحاء العالم. وأصبح مكتب اليابان للبراءات شريكاً للبرنامج في فبراير 2020. وشاركت العديد من الشركات اليابانية بنشاط في البرنامج (تحتل اليابان المرتبة الأولى من حيث عدد الشركاء والمرتبة الثانية من حيث عدد التكنولوجيات المسجَّلة في العالم). وزاد عدد الشركاء اليابانيين إلى 51 شريكاً. وبدعم من صندوق اليابان الاستئماني للملكية الصناعية، نُظمت عدة أنشطة مختلفة لدعم البرنامج، منها أنشطة ترويجية للشركات اليابانية وأنشطة لدعم مشروع WIPO GREEN للتسريع.

صندوق اليابان الاستئماني العالمي للملكية الصناعية

24. تقدِّم اليابان مساهمات طوعية إلى الويبو منذ عام 1987 عن طريق صندوق اليابان الاستئماني العالمي للملكية الصناعية. وكانت المنطقة الجغرافية التي يدعمها الصندوق، وقت إنشائه، مقتصرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ثم أُدرجت منطقة أفريقيا في المناطق المشمولة بالدعم في عام 2008.

25. وفضلاً عن ذلك، غُيِّر اسم الصندوق في عام 2019 إلى "الصندوق العالمي" حتى يتمكن من تقديم الدعم عالمياً دون أي قيود إقليمية. وهو يعمل منذئذ على ذلك الأساس. وقدَّمت اليابان، على مدى 36 عاماً من عمل الصندوق، مبلغاً تراكمياً إجمالياً قدره 10 مليارات ين تقريباً استُخدم لتقديم الدعم إلى أكثر من 100 بلد. وساهم الصندوق في تطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية عن طريق مجموعة متنوعة من المبادرات نُفِّذت على مر السنين، مثل عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع مختلف أعضاء البلدان والمناطق لتعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية، وإيفاد خبراء لتطوير الأنظمة والعمليات القانونية للملكية الفكرية، وعقد حلقات عمل مختلفة، ودعم الرقمنة في مكاتب الملكية الفكرية. ويركّز مكتب اليابان للبراءات أيضاً على تعزيز الموارد البشرية التي ستؤدي دوراً مهماً في تطوير أنظمة الملكية الفكرية. وفضلاً عن ذلك، يلتزم مكتب اليابان للبراءات بتعميم المعلومات عن الإجراءات والأعمال التحضيرية للانضمام إلى المعاهدات عن طريق إيفاد موظفيه إلى حلقات العمل هذه بصفة محاضرين. وبدأ مكتب اليابان للبراءات في إيفاد خبراء إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 1987 وإلى أفريقيا في عام 2009، وأوفد ما يقرب من 400 خبير إجمالاً إلى البلدان النامية بحلول السنة المالية 2022.

الدورات التدريبية لمكتب اليابان للبراءات/حقوق الملكية الفكرية

26. ينظِّم مكتب اليابان للبراءات حالياً دورات تدريبية عن طريق دعوة متدربين وفقاً لأهداف كل دورة وتفاصيلها المحدَّدة. والدورات مصمَّمة للمسؤولين الحكوميين من مكاتب الملكية الفكرية وغيرها من الوكالات، بمن فيهم الفاحصون العاملون في البلدان النامية وخبراء الملكية الفكرية من القطاع الخاص، بهدف تعزيز معارفهم في مجال الملكية الفكرية.

27. ونظَّم مكتب اليابان للبراءات "دورة تدريبية لمكتب اليابان للبراءات/حقوق الملكية الفكرية بشأن التعاون ونقل التكنولوجيا بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة" في عام 2023. وشارك ما مجموعه 22 متدرباً من 17 بلداً ومنظمة واحدة في هذه الدورة الموجَّهة إلى موظفي مكاتب الملكية الفكرية والوزارات المسؤولة عن تطوير التكنولوجيا ودعم تطوير التكنولوجيا، وموظفي الشركات المسؤولين عن الملكية الفكرية، والمهنيين من الجامعات ومعاهد البحوث العاملين في مجال إدارة الملكية الفكرية واستخدامها لتعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومة.

28. وكان الغرض من هذه الدورة تعلّم الأساليب الناجعة والفعالة لإدارة الملكية الفكرية في الجامعات ومعاهد البحوث. وتبادل المتدربون معلومات عن الوضع الحالي للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالملكية الفكرية في بلدانهم وعن الصعوبات التي واجهتهم في تنفيذها. واكتسب المتدربون فهماً معمقاً لهذه المسائل عن طريق المحاضرات والمناقشات بشأن إدارة الملكية الفكرية، والتعاون بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومة، وأساليب نقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص.

مشروع لإيفاد مصممي استراتيجيات الملكية الفكرية إلى الجامعات

29. يهدف مشروع إيفاد مصممي استراتيجيات الملكية الفكرية إلى: "1" تصميم استراتيجيات للملكية الفكرية، مثل توقيت الحصول على حقوق الملكية الفكرية أو نتائج البحوث التي ينبغي حمايتها بموجب حقوق الملكية الفكرية، عن طريق إيفاد خبير في مجال الملكية الفكرية - أي "مصمم لاستراتيجيات الملكية الفكرية" - إلى الجامعات؛ "2" وتحديد الإنجازات البحثية المتفوقة في الجامعات. وإلى جانب النهوض بمبادرات التنفيذ الاجتماعي، بما فيها نقل الجامعات للتكنولوجيا، يساعد هذا المشروع مديري البحوث الجامعية على تعزيز المعارف وإزكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية عن طريق التعاون معهم.

<u>الاتحاد الروسي</u>

30. تنص المادة 1375 من القانون المدني للاتحاد الروسي على أنه ينبغي لطلب براءة الاختراع أن يحتوي على وصف للاختراع يكشف عن جوهره بما يكفي لتمكين شخص ماهر من أهل المهنة من تنفيذ الاختراع المطالب به.

31. ووفقاً للمادة 1386(2) من القانون نفسه، ينبغي أن يشمل الفحص الموضوعي لطلب الاختراع التحقق من كفاية الكشف في وثائق الطلب عن جوهر الاختراع المطالب به، كما هو منصوص عليه في الفقرات الفرعية 1 إلى 4 من المادة 1375(2) (طلب البراءة، ووصف الاختراع، ومطالب الحماية، والرسومات، وغيرها من المواد إذا كانت ضرورية لفهم جوهر الاختراع).

32. وترد حالياً متطلبات المعلومات الواجب تقديمها في الطلب من أجل ضمان الامتثال لشرط كفاية الكشف في "متطلبات وثائق طلبات براءات الاختراع" (المتطلبات).[9] ومع مراعاة ممارسات إنفاذ القانون القائمة في الاتحاد الروسي، وضِّحت نهوج التحقق من الامتثال لشرط كفاية الكشف في "اللائحة التنفيذية لصياغة وإيداع وفحص الوثائق التي تشكل الأساس لاتخاذ إجراءات مؤثرة قانوناً لتسجيل الدولة للاختراعات" (اللائحة التنفيذية)[10].

33. ويتم التحقق من الامتثال لشرط كفاية الكشف وفقاً للفقرات 53 إلى 57 من اللائحة التنفيذية. ووفقاً للفقرة 53، ينبغي التحقق من الجوانب التالية:

(1) بيان الغرض من الاختراع؛

(2) بيان المشكلة التقنية التي يحلها الاختراع والنتيجة التقنية التي سيتم الحصول عليها؛

(3) الكشف عن مجموعة من السمات الأساسية اللازمة لتحقيق النتيجة التقنية التي أشار إليها المودع؛

(4) تقديم مثال واحد على الأقل على تنفيذ الاختراع. وينبغي أن يؤكد المثال، بطريق بيانات تجريبية أو مبررات نظرية، إمكانية تحقيق الغرض من الاختراع، بما يشمل النتيجة التقنية؛

(5) كشف وثائق الطلب أو حالة التقنية الصناعية في تاريخ إيداع الطلب عن الأساليب والوسائل اللازمة لتنفيذ الاختراع مع تحقيق الغرض منه كما هو موضَّح في كل مطالبة بالحماية، بما في ذلك في حالة استخدام مفهوم عام (أو مفاهيم عامة) لتوصيف السمة (أو السمات)؛

(6) تقديم مثال على الاختراع يوضِّح كيف يمكن تنفيذ الاختراع باستخدام شكل معين واحد على الأقل من تحقيق السمة الموصوفة بمفهوم عام، أو قيمة معلمة واحدة على الأقل تندرج ضمن نطاق من القيم، إذا استُخدم مفهوم عام واحد على الأقل أو نطاق قيم خاص بمعلمة ما في مطالب الحماية من أجل توصيف إحدى سمات الاختراع. وينبغي أن يؤكد المثال، بطريق بيانات تجريبية أو مبررات نظرية، إمكانية تحقيق الغرض من الاختراع بالحصول على نتيجة تقنية عن طريق استخدام شكل دقيق واحد على الأقل من تحقيق السمة الموصوفة بمفهوم عام، أو قيمة معلمة واحدة على الأقل تندرج ضمن نطاق قيم تلك المعلمة.

---

[9] تمت الموافقة عليها بموجب الأمر رقم 107 "بشأن تسجيل الدولة للاختراعات" الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية للاتحاد الروسي بتاريخ 21 فبراير 2023 (بصيغته المعدَّلة بموجب الأمر رقم 148 الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية للاتحاد الروسي بتاريخ 15 مارس 2024 والذي دخل حيز النفاذ في 5 مايو 2024).

[10] تمت الموافقة عليها بموجب الأمر رقم 107 "بشأن تسجيل الدولة للاختراعات" الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية للاتحاد الروسي بتاريخ 21 فبراير 2023.

34. وفي حال كانت وثائق الطلب لا تتضمن معلومات عن الأساليب والوسائل اللازمة لتنفيذ الاختراع، يجوز وصف تلك المعلومات في مصدر أصبح متاحاً للجمهور قبل تاريخ إيداع الطلب، أو، في حال كان الطلب يطالب بأولوية سابقة لتاريخ الإيداع، قبل تاريخ أولوية الاختراع (الفقرة 54 من اللائحة التنفيذية).

35. ويتم التحقق من الامتثال لكفاية الكشف بمراعاة أحكام المتطلبات (الفقرة 54 من اللائحة التنفيذية). وفي الوقت نفسه، عندما تتضمن مطالب الحماية سمات عدة موصوفة بمصطلحات عامة، ينبغي إجراء الاختبار وفقاً للفقرتين الفرعيتين 5 و6 من الفقرة 53 من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بكل من هذه السمات. وإذا حقق الاختراع نتيجتين تقنيتين أو أكثر، فيُجرى الاختبار بناءً على الفقرات الفرعية 3 و4 و6 من الفقرة 53 من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بكل نتيجة تقنية.

36. وعملاً بالفقرة 55 من اللائحة التنفيذية، إذا ثبت - نتيجةً للفحص - أن وثائق الطلب المقدَّمة في تاريخ الإيداع لا تفي بالشروط المنصوص عليها في الفقرات الفرعية 1 و3 و5 من الفقرة 53 من اللائحة التنفيذية وأن حجج المودع لا تغير الاستنتاج الذي يفيد بأن الكشف عن جوهر الاختراع غير كافٍ، فيجب اتخاذ قرار برفض منح البراءة.

37. وبالمثل، عملاً بالفقرة 56 من اللائحة التنفيذية، ينبغي اتخاذ قرار برفض منح براءة إذا ثبت، نتيجةً للفحص، أن وثائق الطلب المقدَّمة في تاريخ الإيداع لا تحتوي على مثال واحد على الأقل، كما هو محدَّد في الفقرتين الفرعيتين 4 و6 من الفقرة 53 من اللائحة التنفيذية، وأن حجج المودع لا تغير الاستنتاج الذي يفيد بعدم كفاية الكشف.

38. ومع ذلك، في حالة تقديم مثال ولكن وثيقة الطلب لا تمتثل لمتطلبات الفقرتين الفرعيتين 4 و6 من الفقرة 53 من اللائحة التنفيذية[11]، ينبغي اقتراح تقديم وثائق إضافية على المودع. وبالمثل، فإن المودع مدعو إلى تقديم مواد إضافية، إذا كان استخدام المودع لمفهوم عام أو نطاق قيم معلمة ما غير مبرر.[12]

39. وفي الوقت نفسه، في حالة دعوة المودع إلى تقديم مواد إضافية، يجب إخطار ذلك المودع بأن الأمثلة المقدَّمة حديثاً ستُعدّ أمثلة إضافية، ومع ذلك، قد لا تكمّل هذه الأمثلة وصف الاختراع. وفضلاً عن ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه في حالة منح البراءة، سيكون أي شخص مهتم قادراً على الاطلاع على وثيقة الطلب، بما في ذلك المواد المقدَّمة بشكل إضافي.

40. وعملاً بالفقرة 57 من اللائحة التنفيذية، إذا ثبت - نتيجةً للفحص - أن وثائق الطلب المقدَّمة في تاريخ الإيداع لا تشير إلى المشكلة التقنية التي يتعين حلها بواسطة الاختراع، أو لا تشير إلى النتيجة التقنية التي حققها الاختراع، أو لا تنتج عن وصف الاختراع لأخصائي، فينبغي إجراء فحص الطلب مع مراعاة حقيقة أن المشكلة التقنية قد تكمن في توسيع الوسائل لغرض معيّن يتم حله بتوليد نتيجة تقنية للاختراع.

41. وفي هذه الحالة، تُحدَّد مجموعة سمات الاختراع اللازمة لتحقيق الغرض من الاختراع المشار إليه في المفهوم العام، في حين أن سمات الاختراع التي ترد في مطالب الحماية والتي لا تكون ضرورية لتحقيق الغرض من الاختراع تُعدّ غير جوهرية.

42. ومن ثم، فإن نتائج اختبار الامتثال لشرط كفاية الكشف عن طبيعة الاختراع قد تكشف عن انتفاء للشرط يمكن تجنبه ولكن لا يمكن جبره. ويُعدّ هذا الانتفاء غير القابل للجبر سبب منفصل لرفض الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) منح براءة للاختراع في الاتحاد الروسي.

[نهاية الوثيقة]

---

[11] قد تنشأ هذه الحالة بخاصةٍ إذا كانت وثائق الطلب لا تحتوي على بيانات تجريبية أو تبرير نظري لإمكانية تحقيق الغرض من الاختراع المحدَّد في مطالب الحماية مع تحقيق نتيجة تقنية، بما في ذلك استخدام شكل معين واحد على الأقل لتحقيق سمة موصوفة بمفهوم عام أو قيمة واحدة لمعلمة تقع ضمن نطاق قيم المعلمات، أو إذا كان المثال لا يؤكد إمكانية تنفيذ الغرض من الاختراع مع تحقيق نتيجة تقنية أو لا ينطوي على أي إمكانية لتحقيق الغرض من الاختراع مع تحقيق نتيجة تقنية.

[12] قد تنشأ هذه الحالة، على سبيل المثال، عندما تكون أمثلة التنفيذ الواردة في وصف الاختراع غير كافية لتأكيد إمكانية تحقيق الغرض من الاختراع بالحصول على النتيجة التقنية، كما حدَّد المودع ذلك فيما يخص كامل نطاق القيم المطالب بها.